الوصف نحو ما فيهم احد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فيهم احد يقول ذاك الا
زيد قال ابو حيان والقياس يقتضي اجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما اخوتك
في البيت غائبين عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد لاخوتك وللضمير المستكن في غائبين
لان الحال منسحب عليها النفي في المعنى وسواء في المسألة المتصل والمنقطع نحو ما احد بها
بدا لهم الا الوحش قال في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها
بالرفع بدل من ضمير يحكي وهو منقطع لان احدا وضميره خاص بالعاقل فلو كان العامل
بعد المستثنى نحو ما احد الا زيدا يقول ذاك او المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما احد
ينفع الا الضر ومالك من زيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان
العامل غير مذكور نحو ما شكر رجل اكرمته الا زيد وما مررت باحد اعرفه الا عمرو تعين
اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير اذ لا تاثير للنفي في اكرمت واعرف وكذا ما زال
واخواته من النواسخ نحو ما زال اخوة بني تميم يسترفدنا الا زيد لا يجوز فيه الا اتباع
الظاهر لانه نفي معناه الايجاب قال ابو حيان وهل تختص المسألة بالاستثناء لم
يمثل النحويون الا بها والظاهر انه غيره كذلك نحو ما ظننت احدا يقول ذاك غير زيد
بالنصب تبعا لاحد وبالرفع تبعا للضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر
من اتباع ايهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ما جاء اخو احد الا زيد ان شئت اتبعت
المضاف فرفعت او المضاف اليه فجررت ص ولا يقدم اول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج
ولا بعد حرف نفي خلافا لهم بدلا وقدمه الكسائي عليه وعلى الاسم المرفوع وهشام
مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام ثالثها يجوز ان كان العامل
متصرفا ش الجمهور على منع تقديم المستثنى اول الكلام موجبا كان او منفيا فلا يقال
الا زيدا قام القوم ولا الا زيدا ما اكل احد طعامك ولا ما الا زيدا قام القوم
لانه لم يسمع من كلامهم ولان الا مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان وجوز
الكوفيون والزجاج تقديمه واستشهد لو بقوله خلا الله لا ارجو سواك وانما
اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي وخلا فرع الا فالاصل اولى بذلك وجوزه الاعلم في المنفي بعد حرف
النفي كقوله ولا خلا الجن قال لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق حرف النافية
وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي ايضا واجازه الكسائي مع المرفوع ومنعه
هشام الا مع الدائم اما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم دونه
بين جزئي كلام ففيه مذاهب احدها المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا ام غير
متصرف فلا يقال القوم الا زيدا قاموا ولا القوم الا زيدا جاؤوا ولا في الدار
تشبيها بالمفعول معه قال ابو حيان وهذا مذهب من يرى ان العامل في المستثنى
ما تقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده
قال الا كل شيء ما خلا الله باطل فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك
الضمير وقال كل دين يوم القيامة عند الله الا دين الحنيفة بور الثالث الجواز

مع المتصرف والمنع في غيره وعليه ابن عصفور وصححه ابو حيان لان السماع انما ورد
بالتقدم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يتقدم على غيره الا بثبت من العرب ص
مسألة لا يستثنى باداة شيئان دون عطف على الاصح وقيل مطلقا والخلاف في
موهمه فقيل لحن وقيل صحيح على انهما بدل ومعمول وقيل بدلان ش لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان فلا يقال اعطيت الناس الا عمرا الدنانير
ولا ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا تشبيها بواو مع وحرف الجر فانهما لا يصلان
الا الى معمول واحد واجازه قوم تشبيها بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمرا
وبشر خالدا وقيل لم يقل احد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا لحن
لفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على ان الاول بدل والثاني
منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الا عمرا اعطيته الدنانير
واعطيته دانقا واخذ درهما وضرب بعضا وقيل كلاهما بدل لان من الاسمين السابقين
قبل الا فيبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد
ابدال اثنين في الموجب في قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض اما تعدد
المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمرا فجائز اتفاقا ص والوارد
بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل الاخير وقيل
ان عطف بالواو وبعد مفردين يصح لكل فللثاني فان تقدم فللاول فان كان
احدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا ش قال ابو حيان هذه المسألة قل من
تعرض لها من النحاة ولم ار من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل وابن اياز
في شرح اللمع قلت وكذا الامدي قال فان المسألة بعلم الاصول اليق وذكرها ابو
حيان ثم في الارتشاف واحببت ان لا اخلي كتابي منها فنقول اذا ورد الاستثناء
بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب احدها وهو الاصح
نعم وعليه ابن مالك الا ان يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى والذين
يرمون ازواجهم الاية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم
مع انه الى الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل ام لا بناء
على ان العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل
ان سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على اعمامي ووقفت بستاني على
اخوالي وسبلت سقايتي لجيراني الا ان يسافروا والا فللاخيرة فقط نحو اكرم العلماء
وحبس داري على اقاربك واعتق عبيدي الا الفسقة منهم الثالث ان
عطف بالواو عاد للكل او بالفاء او ثم عاد للاخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع
انه خاص بالجملة الاخيرة واختاره ابو حيان الخامس ان اتحد العامل فللكل
او اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه
البهاباذي بناء على ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا واما الوارد
بعد مفردين ونحوهما يصح لكل منهما فانه للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب

Copyright © King Saud University